الإتجار بالبشر بين الواقع والقانون وعلاقته بالهجرة غير الشرعية

دكتورة

إيمان السيد عرفه

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات

عدد خاص بالمؤتمر الدولى

المقدمه

إذا كان الإنسان فى الماضي سلعة تباع وتشتري فقد تجاوز فى عصرنا "عصر شريعة حقوق الإنسان" كل العصور السابقة حيث أصبح الاتجار بالبشر وصمة عار هذا العصر فى حاضرة التقدم.. فقد صارت تلك التجارة عالمية منتشرة فى كل بلاد العالم وعلى مستويات مختلفة، وهناك ما يقارب من ثلاث ملايين شخص ينشطون فى سوقها، وأن أرباحها السنوية تقدر بملايين الدولارات الأمريكيه سنوياً وهؤلاء التجار يستخدمون كل الـــوسائل التكنولوجية فى أعمالهم الإجرامية. (١)

وقد وصل عدد الدول المتورطة فى تجارة البشر إلى أكثر من ١٥٠ دولة يستغل فيها البشر بكل الأشكال من أجل تحقيق أرباح طائلة من قبل الوسيط (التاجر) الذي يتعامل مع السلعة (الأفراد) الذى أوقعتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضحية لهذا التاجر الذى يقوم بنقلها من بلد إلى بلد عبر الحدود الدولية فى كل مكان وفى أى وقت يشاء وفقا للرغبة، مستغلا فى ذلك التقدم التكنولوجي الهائل والسريع فى الإيقاع بسلعه المختلفة لتدخل ضمن المنظومة المتكاملة للجريمة المنظمة (٢)، والفئات المستخدمة فى هذه التجارة البشعة هم الأطفال والنساء والعمال وهذه هى الفئات المستضعفة فى المجتمع ومن أهم العوامل التى أدت إلى حصر هذه التجارة فى تلك الفئات الطلب المتزايد على العمالة التى يتم استغلالها وتصرفات أصحاب الأعمال صوب هذه العمالة التى تتسم بقدر كبير من اللاإنسانية، وزيادة طلب المستهلك تسهم أيضاً بشكل واضح فى التطور الخطير لهذه التجارة (٣)، والمعايير الاجتماعية السائدة التى تقوم بدور مهم فى تشكيل سلوك الأفراد كمستهلكين

(١)ماري تيريز – العبودية الحديثة – مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني www.bonjour.com بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦

(٢)دكتور / غازي حسن – الوجيز فى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية – طبعة ١٩٩٥

(٣)سوزى ناشد – الاتجار فى البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي – ص١٠

على المستويين القانوني وغير القانوني فى سوق البشر والتي أصبحت واسعة الانتشار فى العالم بشكل كبير، العنصرية والخوف من الأجانب والاحجاف بالأقليات تجعل من السهل على أصحاب الأعمال إقناع أنفسهم بأن ممارستهم مشروعة وعادلة أو مبررة.

وتعد ظاهرة الاتجار بالبشر التى تنتشر فى معظم دول العالم، نوعاً حديثاً من الرق والعبودية المعاصرة ورغم عدم توافر أرقام نهائية عن ضحايا الاتجار بالبشر إلا أن هناك على الأقل ٢٧ مليون نسمة فى العالم يتم المتاجرة بهم كسلع رخيصة يتاجر بها على مستوي العالم وأصبح لها وضع فى البورصة كسلع معروضة فى السوق.
ولكن فى البداية لتعريف الاتجار بالبشر وماذا يعني لابد أن يسأل كل منا نفسه ، من هو ضحية الاتجار بالبشر؟

كذلك لابد أن نعرف كيف يعمل المتاجرون بالبشر وكيف يسيطرون على ضحاياهم إضافة إلى سؤال مهم آخر هو لماذا يعمل المجرمون في أعمال الاتجار.
وعلينا كذلك أن نعرف الاسباب والنتائج المترتبة على الاتجار وجهود الاستجابة للتحدي الكبير المتمثل في هذه الجريمة .
الاتجار بالبشر هو شكل من أشكال الرق في العصر الحديث حيث يستفيد المتاجر من فرض سيطرتهم واستغلال غيرهم من البشر وهو أيضا سلسلة من الاحداث كثيراً ما تبدأ بالتجنيد أو الاغراء وتنتهي بالاستغلال ، يمكن أن يقوم الأشخاص بالاتجار داخل حدود بلد ما وهو ما يسمى (الاتجار المحل الداخلي) أو عبر الحدود وهو ما يعرف (بالإتجار الدولي) .
ففي الإتجار بالبشر تسري معايير مختلفة على البالغين والأطفال ويشمل ضحايا الإتجار رجالا ونساء واطفالاً .

كيف يتم الإتجار:

بالرغم من أن الاتجار بالأشخاص يحدث بطرق متنوعة إلا أنه لابد من توفر مراحل معينة أوضحها ما يعرف ببروتوكول باليرمو(١) عن طريقها يتم تعريف الحالة المعنية كإتجار بالبشر وحدد البروتوكول ثلاثة مراحل للبالغين هي النقل ، الوسيلة ، الاستغلال اما بالنسبة للأطفال فحدد البروتوكول اثبات الحالة بحدوث مرحلتين فقط هما النقل والاستغلال دون الحاجة إلى توضيح الوسيلة .

-النقل

يتم النقل من البلد الأصلي إلى البلد الثاني أي بلد المرور ثم بلد الوجهة الذي يود المنقول الذهاب إليه وكثيراً ما يبقي الضحية في بلد المرور ويعاني قبل السفر إلى البلد الثالث أو الفشل في ذلك والبقاء حيث وصل ، نقل الضحايا قد يكون شرعياً أو غير شرعي بمعني أن يمتلك الضحية اوراقاً سليمة لكنه يرغب

---

(١)بروتوكول باليرمو هو المقياس الذي يحدد ضحايا الاتجار بالبشر ويثبت اركان الجريمة .

فهو نموذج تدفقي لتحديد الضحايا يقسم الضحايا إلى بالغين وأطفال وحدد لكل فئة طرقا للتأكد من وقوع الجريمة عليها.

مراحل باليرمو :

– النقل يشمل التجنيد أو التنقيل ، الإيواء والاستقبال .

– الوسائل تشمل التهديدات أو استخدام القوة ، القسر ، الإختطاف ، الاحتيال ، الخداع ، استغلال السلطة ، استغلال حالة الاستضعاف ، اعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر بغرض الاستغلال .

– الاستغلال ويتم عن طريق السخرة أو الخدمة قسراً ، الاسترقاق أو ممارسات شبيهة بالرق ، الاستعباد ، نزع الأعضاء واستغلال دعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي .

وبتطبيق بروتوكول باليرمو يمكن معرفة ضحايا الاتجار بالبشر .

وعليه فإن ضحايا الاتجار بالبشر هم المستغلين بالجنس المحتال عليهم ، القصر، العمال المهاجرون الذين اسيئت معاملتهم واخيراً النازحون .

في تحقيق اهدافه عن طريق غير شرعي لاسباب كثيرة منها فشله في الهجرة أو الانتقال عبر المكاتب الرسمية .

كذلك قد يكون غير شرعي من بدايته أي أن يكون الشخص لا يحمل اوراقاً سليمة وفي هذه الحالة لابد أن يستخدم الأساليب غير الشرعية .

أما وسائل السفر قد تكون عبر البر أو الجو أو البحر وغالباً ما تتم المرافقة للاشخاص المتاجر بهم وعدم السماح لهم بالتجول بمفردهم حيث يستخدم التاجر أساليب عدة في الاحتفاظ بضحيته كأن يحتفظ بوثائقه أو يحتجزه في مكان ما .

-الوسائل

وسائل الاتجار بالبشر تتم عن طريق الخداع الجزئي أو الخداع الكلي أو الإجبار ، ففي حالة الخداع الجزئي قد يكون الضحايا مدركين بانه سيتم توظفيهم في نشاط معين ولكنهم لا يعرفون تحت أي ظروف سيكون هذا العمل وبالنسبة للخداع الكلى فانه يتم اغراء الضحايا بوعود التوظيف والربح المالي ويتم خداعهم كلياً حول النوايا الحقيقية للمتاجرين اما ما يتعلق بالإجبار فإنه يتم بأخذ الضحايا قسراً والتحكم في نشاطهم .

-الاستغلال

الاستغلال هو النشاط النهائي الذي يؤكد ثبوت حالة الاتجار بالبشر وينقل المتاجرون ضحاياهم لغاية واحدة فقط هي الكسب الشخصي وفي اغلب الاحيان إما لكسب مبالغ كبيرة من المال من استغلال الضحايا أو الحصول على خدمات أو عمالة مجانية .

أسباب الاتجار بالبشر :

الاسباب الجذرية للإتجار بالبشر هي الفقر ، الجهل، الطلب على العمالة والطلب على الخدمات الجنسية بكل صوره وأشكاله كعقود المتعه مثلا ،(١)إضافة إلى عدم تطبيق القانون.

كما يعد الفقر والحاجة الماسة والبطالة والعنف والحروب الأهلية من أبرز الأسباب والعوامل التى تدفع إلى الاتجار بالبشر ويتم من خلال هذه الجريمة إجبار الضحية من البالغين على مُمارسات مقاربة للعبودية .

ويستخدم بعض الأطفال كجنود فى الصراعات وغالبية الضحايا يتكتمون ما حدث لهم خجلاً وهرباً مما سيلحق بهم من عار وهو ما يجعل مهمة الكشف عن العصابات الإجرامية التى تمارس هذه الجريمة أكثر صعوبة بالاضافة إلى صعوبة حماية حقوق الضحايا.

وقد أتاحت المُشاركة فى منتدى فيينا الفرصة للاطلاع على الجهود الدولية فى مجال مناهضة الاتجار بالبشر، الذى يُعد عملاً إجرامياً بكل أشكاله وتحدياً عالمياً كبيراً فى القرن الواحد والعشرين ، مما يستلزم وضع تصور شامل وخطة عمل متكاملة تربط الجهود المحلية والعالمية بمُشاركة كافة الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية .

هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب التى تشارك فى تنامى هذه الظاهرة، حيث تتمحور القضية حول اندفاع الشباب لمُمارسة البغاء، والنظر إلى المرأة على أنها مجرد سلعة إغراء ومصدر للمتعة فقط، فى ظل غياب النظر إلى المرأة على أنها كيان إنسانى فاعل فى المجتمع، وتأتى

(١)من أنواع الاتجار بالبشر الزواج، حيث يقوم أثرياء العرب ورجال الأعمال عند السفر إلى بعض البُلدان، فيحتاج الرجل منهم إلى امرأة لتقوم بأعمال التنظيف والطبخ والخدمة الجنسية، فيتزوج الرجل وبعدها يتم الطلاق .. فتظهر هناك العديد من المشاكل كالحمل وما يستتبع ذلك من مسئوليات على الرجل.

عوامل أخرى أدت إلى تنامى هذه التجارة تمثلت فى النقاط التالية:

-الرخاء الذى تعيشه دول الشمال بعد الحرب العالمية الثانية

-التنامى المُضطرد فى الاستهلاك وتطور السياحة

-القواعد العسكرية المحلية والأجنبية وما أنشئ حولها من أماكن للترفيه عن الجنود.

-الفقر، والصراعات الداخلية، والكوارث الطبيعية.

-الهجرة الاقتصادية.

-العنف الاجتماعى.

-الفساد فى الأجهزة.

أهداف الاتجار بالبشر:

الهدف الرئيسي هو الكسب الشخصي أي جني فائدة مادية من وراء الاتجار بشخص ما ويعد الاتجار بالبشر من اكثر الجرائم ربحا في العالم.

كذلك قلة المخاطر التي تواجه المتاجرين أي أن تجارة البشر لا تشكل خطراً على المتاجرين لانعدام التشريع والقانون الذي يحرم أو يجرم الفعل أو لانتشار الفساد وسهولة تمرير الممارسات غير القانونية و انعدام تطبيق القانون في حالة وجوده تعد من وسائل تحفيز المتاجرين على ممارسة جريمتهم (بمعنى التحايل على القانون).

ويتمثل الكسب الشخصي كذلك فى إنه يمكن إستغلال لضحايا وبيعهم بشكل مستمر إذ يمكن للمتاجر ان يبيع ضحيته إذا وجد عرضاً مغرياً من المشترى أو الشخص المستغل الجديد.

وهناك صورة غير إنسانية للاتجار فى أعضاء البشر فبعض الدول تجرى التجارب على البشر يمكن أن تطلب جزءا من آدمى لعمل التحاليل أو لعلاج شخص آخر، وفى بعض الأحيان يتم خطف الأطفال حديثى الولادة وتسريبهم

لبعض المستشفيات لنقل الكبد أو الطحال أو غير ذلك من قطع الغيار الآدمية !! وهناك نوع آخر من هذه التجارة وهو زواج القاصرات وبيع الفتيات الصغيرات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتم ذلك للأسف مهما تم وضع القيود القانونية.

وهناك بعض الأفارقة يأتون إلى مصر كدولة عبور لدولة أخرى سعياً وراء فرصة عمل ، ولكن عندما ينتقلون إلى هذه الدولة يتعمد المسئولون هناك عدم تسجيل وصولهم إليها بهدف استغلالهم جنسياً أو كعبيد ثم كقطع غيار بشرية !!

وفى إطارالعبوديه المعاصرة عقدت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع مركز السودان لدراسات الهجرة والسكان بجهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج ورشة تدريبية حول مكافحة الإتجار بالبشر وعلاقته بالهجرة غيرالشرعية وتهريب المهاجرين.. شاركت في الورشة العديد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني حيث شاركت وزارة العدل ، الداخلية ، الخارجية، وكالة السودان للأنباء ، معتمد اللاجئين ، منظمة حقوق الإنسان إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني .

حيث تناولت الورشة ظاهرة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر وجهود المنظمة لمكافحة هاتين الظاهرتين وأشارت إلى خطورة الإتجار بالبشر الذي يعد غالباً نتيجة حتمية للهجرة غير المشروعة على اعتبار أن قضية الاتجار بالبشر من القضايا المهمة التي تشغل مختلف البلدان واثر الهجرة غير المشروعة في تغذية جريمة الإتجار بالبشر مشيراَ إلى ضرورة قيام الدولة بواجباتها تجاه اللاجئين وتحديد وضعهم القانوني حتى لا يكونوا عرضة

للاتجار بالبشر وتقديم كل المساعدات الممكنة لهم بعد تصنيفهم وتحديد احتياجاتهم ،وتناولت الورشة المخاطر التي يتعرض لها المهربين .

فى ضوء ذلك سوف نحاول الوصول للإحصاءات التقريبية والخاصة بالاتجار فى البشر وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية وكيف أصبحت لهذه التجارة وضع فى البورصة وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول:-

البورصة وعلاقتها بسوق البشر

المبحث الثاني:-

الإحصاءات التى سجلت حول تجارة البشر

المبحث الثالث:-

العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر

المبحث الأول

البورصة وعلاقتها بسوق البشر

تنتشر تجارة البشر فى معظم دول العالم إن لم تكن كلها، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى طبقاً للأساليب المستخدمة فى هذه التجارة وكذلك بإختلاف أنظمة الأمن فى هذه البلدان الإمر الذى أدى إلى تضائلها فى البعض وازديادها فى البعض الآخر ولكن إدراك المجتمع لها لا يكاد يذكر، بل أن معظم الحكومات لم تتخذ جهوداً فعالة لمواجهتها، وذلك فى ظل الرأسمالية المعولمة التى تجاوزت طرق تطويرها القوانين الموضوعة لكل عمل إنساني لاسيما هذا النوع من العمل الذي يتصل بحركة المال، وبالتأثيرات التى يمارسها هذا المال فى حياة البشر، وأول ما تجاوزه هذا الرأسمال المعولم فى تطوره اللامحدود هو تحرره من الارتباط بقوانين تنظيم حركته ، اذ وضع لحركته قوانين تخصه هو بالذات دون أى حساب للبشر والأخطر من ذلك سلوك، أرباب الرأسمال المعولم وهو تجاوزهم حدود الدول الوطنية وحدود القارات وحدود المؤسسات المالية والسياسية الرأسمالية العالمية ذاتها، التى وجدت جميعها لكى تنظم العمل المالى والاقتصادي والسياسي فى آن واحد، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية المكان الذى يرتفع فيه رأس المال بحرية مطلقة متجاوزاً كل القيود تحت شعار الديمقراطية، الشعار الحق الذى أريد به باطل، إلا أن هذا التجاوز الذى اختاره الرأسمال المعولم فى حركته إنما بلغ ذروته فى المرحلة التى أعقبت انهيار النظام الاشتراكي العالمي الذى حرم البشر من حقهم الطبيعي بالحلم بمستقبل أفضل لهم فى نظام تتوحد فيه الأقاليم الثلاثة الأساسية فى حياة البشرية: "الحرية والتقدم والعدالة

الاجتماعية"، وهذا التنظير للرأسمال المعولم وللنظام الرأسمالي هو الذى صار يعرف فى الأدبيات المعاصرة بنظرية نهاية التاريخ. (١)

أى نهاية هذا الحلم بتغيير العالم وبقاء البشرية محكومة مدى الدهر بقوانين النظام الرأسمالي وبالطبع فقد كان هذا التنظير من أسوأ ما أنتجته هذه المرحلة الجديدة فى تاريخ العالم، وهذا الرأسمال سمح لنفسه استناداً إلى حريته المطلقة فى أن يمارس كل أنواع الأعمال المالية لاسيما غير الشرعية منها وغير الإنسانية على وجه التحديد، وكان من أخطر أشكال تلك الأعمال ما تمثل بتجارة الرقيق وبالاستخدام المفرط وغير القانوني وغير الإنساني للبشر، والتى لا يمكن معه معرفة إلى أى مدى ستتمكن التدابير المتخذة من قبل الدول من وضع حد لهذه الأوضاع لتجنب العالم الآثار الخطيرة المترتبة على هذه الظاهرة.

ومن هنا يمكننا القول أن تجارة البشر تعد بورصة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معني: تتأثر بالعرض والطلب وبالبيع والشراء... لها مستثمرون ويوجد لها سوق ويعرف هذا السوق باسم "سوق النخاسة"! لكن مواعيد الدخول إلى هذا السوق فى أغلب الأحيان تكون ليليه فهي أقدم بورصة عرفها التاريخ حيث تسجل مؤشراتها أرباحاً خيالية لحملة هذه الأسهم، وعملاء هذه البورصة ولا توجد إحصائيات دقيقة لأعدادهم كونهم فى تزايد مستمر.. ويرتبط ازدياد الاستثمار فى هذه البورصة بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، فمن أهم العوامل الاقتصادية التى تلعب دوراً هاماً فى نمو هذا السوق: الركود الاقتصادي ففي ظل الارتفاع المتزايد للأسعار ومحاولة إيجاد الحلول البديلة يضاف إلى ذلك التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمواطن والعملة رغم كل الزيادات المعلنة من الحكومة، وفى محاولة الفرد مواجهة أعباءه لا يجد أمامه

(١)أ/ محمد فهيم درويش – الجريمة فى عصر العولمة وملف لأشهر الظواهر الإجرامية وأشهر المحاكمات فى مصر – القاهرة طبعة ٢٠٠٠ – ص٣٧

إلا البحث عن أعمال إضافية لسد احتياجاته ولا شك أن هذه الأعمال هي فى كثير من الأحيان لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، ومن بين هذه الأعمال "تجارة الرقيق" "أو بيع النفس ". (١)

وهكذا فإن العوامل الاقتصادية المختلفة هي المؤشر الهام لضمان استمرارية هذه البورصة، وترتبط بعلاقة عكسية معها فعندما يكون هذا العامل فى مستوي منخفض سوف تزداد أرباح هذه البورصة والعكس صحيح فى كثير من الأحيان، فهذه البورصة توفر دخول عالية للراغبين فى الاستثمار فيها، ويختلف حجم هذه الدخول من مستثمر لآخر، ولكن ماذا عن وسطاء هذه السوق التى تنحصر مهمتهم فى العثور على "عملاء" وتوصيلهم إلى هذا السوق ثم يحصلون مقابل ذلك على عمولة تختلف من وسيط إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى فى وقت أصبح فيه الإنسان سلعة تباع وتشتري فى زمن العولمة ،(٢) بل أن الإنسان فى هذه التجارة يحوز على صفات تميزه عن السلع الأخري بكونه قابل للبيع والشراء لمرات عدة دون أن ينخفض سعره، وبالتالي تكون حلقة المستفيدين من هذه التجارة أوسع مما هى عليه فى سلع أخري.

فهذه التجارة التى حصدت المركز الثالث على مستوي العالم فى الأرباح بعد تجارتي السلاح والمخدرات، وإذا كانت هذه الظاهرة مستفحلة إلى حد بعيد فى أوربا وأمريكا حيث الشبكات المنظمة المسئولة عن تهريب هؤلاء الأفراد، فقد أطلقت الدول الأوربية حملة باسم "يورو ٢٠٠٨" ضد الاتجار بالنساء تطالب بمنح ضحايا تجارة البشر من النساء حق الإقامة بغض النظر عن الأسباب

(١)أ/ أحمد جلال – الملامح العامة للجريمة المنظمة – مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي – ١٩٩٤ – ص٣٢

(٢)دكتور / أحمد سليمان – الصور المعاصرة للاتجار بالبشر وأساليب ارتكابها – ندوة عملية حول مكافحة الاتجار بالبشر الإمارات المتحدة – وزارة الداخلية – مركز البحوث والدراسات البيئية – ص ١٩٤

التى دفعتها إلى ذلك، وذكرت وثيقة أطلقتها الحملة أن تجارة البشر أصبحت أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم حيث يتزايد البشر من النساء والرجال والأطفال المتاجر بهم يوماً بعد يوم، فقد اعتبرت منظمة اليونيسيف فى تقاريرها أن تجارة الرقيق أصبحت فى أوربا "الدجاجة السحرية" التى تبيض ذهباً مما يهدد مصير العائلات ووحدة الأبناء ويؤثر بطريقة سلبية على الطفولة فى العالم وقد اعتبرت الأعراف الدولية أن الشخص الذى يقل عن ١٨ سنة طفلاً ، (١)

وهكذا فالاتجار فى البشر يأتى فى المرتبة الثالثة من الجرائم المنظمة والمتداولة والتى يجنى مرتكبوها ثروات طائلة ، فالجريمة الأولى هى جرائم تجارة السلاح ، والثانية تجارة المخدرات لتأتى الثالثة وهى تجارة البشر، والصعوبة أن ضحايا الاتجار فى البشر ليسوا مسجلين جنائياً ولكن يتم اختيارهم عشوائياً ، وأيضاً تضليلهم للثروة التى يتوقعون الحصول عليها ولذلك فإن معظم الضحايا يأتون من الدول النامية وأغلبهم من فئة الشباب .

وتتمثل الصورة الأساسية الكبيرة فى الدعارة ، وتجارة الأعضاء البشرية وتكمن صعوبة الكشف عن هذه الجرائم فى أنها من الممكن أن تتم عن طريق الإنترنت من دول متعددة فيكون الضحية من دولة وتكون الدولة المستقبلة دولة أخرى ، وهناك دولة ثالثة وهى دولة العبور، ولذا فإن التعاون الدولى مهم للغاية فى مكافحة الإتجار بالبشر بكل صوره وأشكاله .

وفى إطار مكافة الإتجار بالبشر تمكنت الأجهزه الأمنية المصرية من الكشف أخطر الشبكات الإجرامية والتى تعد من أخطر الشبكات الدولية للاتجار فى الأعضاء البشرية واتضح أن تلك الشبكة كانت تستغل الفقراء والبسطاء

(١)دكتور / أحمد أبو الوفا – الاتجار بالبشر- ورقة عمل قدمت ضمن الندوة الإقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية مصر – بتاريخ ٢٨-٢٠٠٧/٣/٢٩ – ص٣،٤

وتشترى منهم أعضائهم البشرية بمبالغ زهيدة جداً لبيعها بأسعار خيالية للأغنياء سواء المصريين أو الأجانب بالملايين وتتكون ٤١ متهم منهم ٢١ طبيب ، ٨ ممرضيين وعدد من أساتذة الجامعة وغيرهم من الوسطاء الذين تمكنوا من تحقيق ثروات طائلة من خلال العمليات غير المشروعة .

وحددت محكمة جنايات القاهرة جلسة للنظر فى طلبات المنع من التصرف في الأموال، التي أصدرتها النيابة العامة بحق المتهمين، في قضية الاتجار بالبشر.
وطالبت النيابة العامة، بمنع ٢٥ متهما بينهم ٨ أساتذة جامعيين وطبيبين وأطقم تمريض طبية، من التصرف في أموالهم وكافة ممتلكاتهم العقارية والمنقولة والسائلة والأسهم والسندات، في قضية اتهامهم بتشكيل شبكة دولية للاتجار في الأعضاء البشرية.

وتشمل أوامر التحفظ، منع المتهمين من التصرف في أموالهم السائلة والمنقولة والعقارية، وكذا منعهم من التصرف في كافة حساباتهم المصرفية أو الودائع أو الخزائن أو السندات أو أذون الخزانة المسجلة بأسمائهم.

وكان قد سبق وأن أمرت المحكمة بحبس ٢١ متهما في القضية لمدة ١٥ يوما احتياطيا، وحبس ٣ متهمين آخرين لمدة ٤ أيام احتياطيا، وإخلاء سبيل متهم آخر على ذمة التحقيقات.
وقد تبين من التحقيقات أن المتهمين المرضى يتم إدخالهم إلى البلاد تحت ستار السياحة، ثم يلتقون بالسماسرة المتهمين تمهيدا لتنفيذ أغراضهم الإجرامية(١) .

---

[١]() نجوى عبد العزيز – اخبار البورصة اليوم – عدد الأحد ١٨ ديسمبر٢٠١٦

من هنا يجب وضع الضوابط على بعض المستشفيات ومتابعة المجرمين وحماية الضحايا مع ضرورة التعاون فى هذا الشأن واستخدام السفارات خارج مصر لمتابعة أى شكوى فى هذا الصدد لحماية المصريين، كما يجب تغيير الثقافة من خلال الدعاة فى المساجد ، والقساوسة فى الكنائس ، وأيضاً فى مراحل التعليم المختلفة ، بأن نحترم الآخر ونتقبله .

المبحث الثاني

الإحصاءات التى سجلت حول تجارة البشر

ازدهرت تجارة الرقيق فى الأزمنة الماضية إلا أنها بدأت مع التطور فى الاضمحلال شيئا فشيئاً فى ظل محاربة الرقيق، ولكنها عادت إلى الظهور من جديد فى ظل الأنظمة الرأسمالية التى غابت عنها من كثير من الأحيان المبادئ والأخلاق وأصبح الربح هو المبدأ الأساسي فى التجارة بصفة عامة وفى تجارة البشر بصفة خاصة ومن أهم الفئات محل الاتجار بالبشر الأطفال والنساء والعمالة الوافدة التى تقوم بالعمل الجبري.

فالعمالة الوافدة التى تقوم بالعمل الجبري تعتبر شكل من أشكال الاتجار بالبشر وذلك على أساس عدم منحهم الأجور المستحقة لهم وفرض ساعات عمل طويلة فضلا عن بيئة وظروف عمل غير مناسبة وغير إنسانية، وهناك أشكال كثيرة للاتجار بالبشر أهمها حسب الإحصاءات الدولية هى الاتجار بالبشر الذى يدخل فى إطار الدعارة فمن خلال هذه الشبكات يتم إيهام الفتيات بالحصول على أعمال مناسبة مقابل أجور عالية ويتم تسفيرهن إلى الدول الطالبة بطريقة شرعية وبعدها يتم استغلالهم فى أعمال الدعارة، بعد تعرضهن لانتهاكات تتفاوت بين تقييد الحركة وحجز جوازات السفر وتهديهم بانتهاكات جسدية وجنسية. (١)

ويشير تقرير "مكتب مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة التابعة للأمم المتحدة "أن الاستغلال الجنسي بلغ ٥٧٪ وتعد شريحة النساء من أكثر الانتهاكات شيوعاً حيث اعتبرت النساء ضحايا إلا أنهن يمثلن فى ذات الوقت الجانب

(١)دكتور / أحمد العمرى – جريمة غسيل الأموال – ص٦٧

الأعظم من منظمي عمليات الاتجار بالبشر، أى تحول الضحية إلى صياد يقوم باصطياد الضحايا ودفعهن إلى براثن العبودية دون رحمة .

وهنا نتساءل هل السبب فى ذلك هو دواعي قهرية أم نفسية أم مالية أم أن هناك دوافع أخري هى التى أدت إلى اختيارهن للقيام بدور الصياد...!
وتقرر "منظمة الهجرة العالمية" أن ٤٠٪ من النساء المتاجر بهن كرقيق فى أوربا هن أمهات بغير زواج. (١)
وفى تقرير لمنظمة الأمم المتحدة بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على القضاء على الرق عبر الأطلس أشار إلى أن هناك ٥,٧ مليون طفل يعدوا ضحايا العمل القسري والاسترقاق، فيما يتم استغلال ٣٠٠ ألف طفل كمجندين فى أكثر من منطقة من مناطق الصراع فى العالم، وأن نحو ١,٩١ مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين ١٤:٥ عام يقومون بأعمال حقيقية بمختلف مناطق العالم بإعتبارهم عناصر اقتصادية فعالة وأشار التقرير إلى أن ٤٠٪ منهم ينخرطون فى أعمال خطيرة وقد اعتبر " مكتب مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة التابع للأمم المتحدة " أن معظم ضحايا عبودية القرن الواحد والعشرين من الأطفال الذين تنتهك طفولتهم بمعرفة العصابات المنظمة التى تستغلهم من أجل تحقيق الأرباح الطائلة. (٢)

وقد صنف التقرير الأمريكي الصادر عام ٢٠٠٦ بشأن الاتجار بالبشر الدول إلى ثلاث درجات وفقاً لجهودها فى مكافحة الاتجار بالبشر إلى دول الدرجة الأولي وهى التى تلتزم بأدنى المعايير التى نص عليها قانون حماية ضحايا بالاتجار بالبشر عام ٢٠٠٠، ودول الدرجة الثانية لا تلتزم بأدنى المعايير

(٢)دكتور / محمد فتحي – التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود – ص٢٥
(١)دكتور / أحمد العمري – جريمة غسيل الأموال – ص٨٠

ولكنها تسعي فى سبيل معالجة المشكلة أما دول الدرجة الثالثة فلا تبذل جهداً ملحوظاً لمكافحة الاتجار بالبشر.

وهكذا فالأرقام الرسمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير إلى أن عدد ضحايا الاتجار بالبشر يصل إلى حوالي ٢٧ مليون إنسان حول العالم بينهم ٨٠٪ من النساء والأطفال وأن أرباح استغلالهم تقدر بحوالي ٢٨ مليار دولار سنوياً كما تقدر أرباح العمالة الإجبارية بحوالي ٣٢ مليار دولار سنوياً، وتؤكد المنظمة أن ٩٨٪ من ضحايا الاستغلال التجاري الإجباري للجنس هم من النساء ويتعرض حوالي ٢,٥ مليون على الأقل إلى ظروف استغلالية وأن ١,٢ مليون يتاجر بهم سنوياً غير الحدود الوطنية وداخلها على حد سواء. (١)

وهذه الجريمة تمر على ثلاث أنواع من الدول إما دول منشأ أو دول عبور أو دول مقصد التى ينتهي إليها الضحايا وتشير إحصاءات وزارة الخارجية الأمريكية أن ما يتراوح من ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف من النساء والرجال والأطفال يتاجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام – أساساً لأغراض استغلالهم فى الجنس التجاري وتشكل النساء الأغلبية بين أولئك أى ما يصل إلى ٨٠٪ بينما يشكل الأطفال ٥٠٪. (٢)

أما تقديرات منظمة الهجرة الدولية العالمة لظاهرة الاتجار بالبشر فتشير إلى أن حوالى ٢,٥ مليون شخص من بينهم نساء وأطفال معظمهم من الشباب بين ١٨: ٢٤ عام يقعون ضحايا للاتجار بالبشر فى أنحاء العالم سنوياً، وتشير بعض الإحصاءات وأن كانت تقديرية إلى أن حجم الاتجار فى البشر يتراوح بين ٦: ٣١ مليار دولار سنوياً حيث تقوم العديد من العصابات الإجرامية

(٢)دكتور / أحمد أبو الوفا – الاتجار بالاشخاص – ص١٧
(١)دكتور / محمد فتحي – التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال – ص٧٦

بتهريب النساء والأطفال والاستفادة منهم من خلال بيعهم أو عـرضهم كـسلع رخيصة. (١)

ومن أشد الدول التى تنتشر فيها هذه الممارسات هى روسيا ودول أوربا الشرقية والهند ودول أمريكا اللاتينية، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة هناك أربعة ملايين شخص يهربون سنوياً رغماً عنهم والغالبية نساء يجبرون على العمل، كما أظهرت الدراسات أن معظم النساء الأسيويات اللواتي يعرضن أنفسهن الآن للممارسة الدعارة، قد دخلن السوق بغير إرادتهن.

كما أن الاتجار بالبشر يعد مصدراً رئيسياً من مصادر عائدات الجريمة المنظمة وأن كان من الصعب قياس الأرقام الحقيقية بالنظر إلى هذه الصناعة غير القانونية.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن المتاجرين يحصدون بعد أن يصل ضحاياهم إلى البلاد المقصودة مبالغ إضافية قدرها ٣٢ مليار دولار سنوياً نصفها فى البلدان الصناعية وما يقرب من الثلث فى أسيا. (٢)

وقد ارتفع مردود تجارة الرقيق فى بريطانيا إلى حدود أصبحت معها تنافس تجارة المخدرات فى الأرباح التى تحققها سنوياً، ولم تشير الإحصاءات إلى عدد الرجال والنساء والأطفال الذين يتم إدخالهم إلى المملكة المتحدة وإخراجهم منها سنوياً إلى دول أوربا وأماكن العمل. (٣)

وقد نجحت المافيا العاملة فى الشرق الأوسط فى إدخال عشرات الآلاف من الأكراد والعراقيين والفلسطينيين منذ الغزو الأمريكي للعراق واستمرار التوتر فى

(٢)دكتور / حسن عماد / تكنولوجيا الاتصال الحديث فى عصر المعلومات ص٤٥
(٣)دكتور / محمد فتحي – التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال ص ٧٨
(٤)دكتورة / سوزان ناشد – الاتجار فى البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي –ص٥٢

المنطقة وذلك عبر أساليب مختلفة تتراوح بين التهريب أو التزوير أو أذونات العمل أو الزواج .

وقد اعتبر تقرير الاتجار فى البشر عام ٢٠٠٩ الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر تعد مصدر وسيطاً للعبور ومقصداً للنساء والأطفال الذين يتم الاتجار بهم لاستغلالهم فى الأغراض المختلفة وزعم التقرير أن هناك ما يقرب من مليون طفل شوارع من الجنسين يتم استغلالهم وهناك بعض العصابات المحلية التى قد تشارك فى استغلالهم فى بعض الأحيان.
وقد صنفت التقارير مصر من مجال الاتجار بالبشر بأنها تقع على رأس الفئة (ب) أى ضمن دول الدرجة الثانية، وقد طالب التقرير مصر بضرورة العمل على زيادة التطبيق الفعلي لمكافحة الاتجار بالبشر.

وبالرغم من كل التقارير التى تناولت الاتجار بالبشر ووضعت أرقاماً لها وكذلك قدرت الأرباح التى يحصدها هؤلاء التجار من تلك التجارة فإن جماعات حقوق الإنسان تؤكد أن الأرقام التى تذكر حول تجارة البشر غير دقيقة على الإطلاق لأن هناك أضعاف هذه الأعداد لم يتم الكشف عنهم أو التوصل إلى معاقلهم بعد نظراً لتستر بعض الهيئات المشبوهة على نشاطهم.
يضاف إلى ذلك الإتجار فى الأعضاء البشرية التى أصبح يشكل خطراً قاتلا على الأفراد والحكومات ليس هذا فحسب بل على المجتمع الدولى ككل فهذه التجارة تمثل قضية متشابكة تختلط فيها عناصر قانونية واجتماعية واقتصادية ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى .

والمؤسف أن هذه العمليات تتم تحت ستار حكومى، بعد التوقيع على إقرارات حكومية فى وزارة الصحة، تفيد بتبرعهم بهذه الأعضاء دون مقابل مادى،

وكتابة عقود وتوثيقها فى الشهر العقارى، والتوقيع على إقرار بالتبرع، ويتم تقديمه واعتماده.

ويعتبر الفقر أحد أهم أسباب الظاهرة، وكذلك عدم وجود تشريعيات كافية للحد من الظاهرة، وقد ضبطت مباحث القاهرة منذ بداية ٢٠١٦ حتى الآن يوجد العديد من قضايا تجارة أعضاء بشرية فى العاصمة وحدها، وتمركزت أغلب تلك القضايا فى المناطق الشعبية والعشوائيات.
وأشارت دراسة بجامعة الإسكندرية إلى أن ظهور مافيا الاتجار فى الأعضاء البشرية بمصر، يرجع إلى حالة الفقر الشديدة التى يعانى منها الشعب ، ونقص التشريعات التى تجرم هذه التجارة المحرمة.(١)

وأصبح نقل وزراعة الأعضاء البشرية سوق للنصب على الفقراء ، وتعتبر مصرمن أهم بؤر تجارة الأعضاء البشرية ، بدايةً من الدم، ووصولاً إلى الكلية وفصوص الكبد، خاصةً بعد أن تحوَّلت ظاهرةُ بيع هذه الأعضاء إلى "بورصة" قد يصل فيها سعرُ الكلية الواحدة مع التكاليف الجراحية اللازمة إلى نحو ١٠٠ ألف جنيهأو يزيد ، وتتفاوت الأسعار حسب العرض والطلب، ويتحكم في هذه البورصة عددٌ من السماسرة والمنتفعين؛ مما أدى إلى ظهور سوق سوداء يحصل فيها الفقراء على مبالغ بسيطة من أجل التبرع بكلى تباع بدورها إلى متلقين أثرياء مقابل آلاف الجنيهات .

ومن المعروف بين السماسرة أن المصري يعطي للمصري فقط، وأي جنسية أخرى تعطي لنظيرتها بالنسبة للكلى والكبد، ولكن أصبحت مصر تنافس

---

[١]() أحمد حربى –مقال تعرف على أخطر ٦ عصابات لتجارة الأعضاء البشرية سقطت فى قبضة الأمن– اليوم السابع– عدد الأربعاء، ٠٧ ديسمبر ٢٠١٦

البرازيل في عمليات تجارة الأعضاء البشرية، وأن سكان الأحياء الفقيرة لا تخلو أجساد معظمهم من أثر عملية نقل كلية أو أحد أعضاء جسده .

كما أن أن تجارة الأعضاء البشرية لم تعُد تقتصر على السماسرة فقط، بل تعدَّى الأمر إلى الأطباء؛ حيث يتسابق عددٌ كبيرٌ منهم حاليًّا إلى امتلاك أكبر قدر من الأسهم في بورصة الأعضاء البشرية، وما تدره عليهم من أرباح خيالية، ووصل الأمر إلى إنشاء معامل خاصة لإجراء التحاليل اللازمة لتجهيز الضحية للمشترين والسماسرة.

وقد نجح سماسرة بيع الأعضاء في تكوين شبكات وتشكيل عصابات للإيقاع بضحاياهم، ونجحوا كذلك في ابتكار أساليب وطرق مختلفة لانتزاع الأعضاء من الأحياء وبيعها، والترويج لتجارتهم التي يجنون منها الكثير.

ويتحمل المريض تكاليف العملية شاملةً عملية الخلع والزرع وقد يزيد على ذلك حسب الحاجة والإمكانيات ، ويقوم بدفع المبلغ المريض أو المشتري للعضو، وتعتبر "الكلى" هي أكثر الأعضاء البشرية بيعًا في مصر، ويشترط على المتبرع أن يكون سنُّه من ٢١ إلى ٤٠ سنة .
أما الآثار المترتبة على هذه العمليات فهي عديدة، منها على سبيل المثال: ضعف عام وقصور في الدورة الدموية، وضعف جنسي وإرهاق شديد.

والسماسرة هناك ينقسمون إلى نوعين: تابعين لمكاتب توريد أعضاء بشرية، وآخرين تابعين للأطباء الذين يقومون بنقل الأعضاء؛ حيث يقوم السمسار باصطياد المتبرِّعين وتغيير بطاقاتهم الشخصية ؛ لأن القانون يحظر التبرُّع سوى للأقارب من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة فقط، وهذه أولى خطوات مخالفة القانون.

أما ثاني خطوة فمرتبطة بالاتفاق؛ فالبرغم من أنه يتم مثلاً الاتفاق على إعطاء المتبرع ٥٠ ألف جنيه فإنه يفاجأ بحصوله على جزء بسيط منه والباقي للسمسار.

وهناك تحليلاتٌ ترى أن هناك شبكاتٍ دوليةً لمافيا تجارة الأعضاء ، وترعى مؤتمرات طبية فيها لهذا الغرض .

المبحث الثالث

العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر

الاتجار بالبشر يعد تجارة عابرة للحدود أي أن دخول المهاجرين بشكل غير قانوني يعني تهريباً لهم ، وهو ما يعرف بالترتيب لشخص ما للدخول بشكل غير قانوني إلى دولة لا يعتبر مواطناً فيها أو مقيماً إقامة دائمة وذلك الترتيب يتم بغرض الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى .

كذلك الدخول غير القانوني يعني عبور الحدود من دون الإلتزام بالمتطلبات الضرورية للدخول القانوني إلى البلد المستقبل .

أما العناصر الأساسية لتعريف التهريب فهي الوسائل ، النقل ، الغاية .

بالنسبة للوسائل لا يوجد عنصر يعمل على التأثير على الارادة الحرة لشخص ما سواء كان بالقوة أو الخداع أو سوء استخدام السلطة ، في أغلب قضايا التهريب يبحث المهاجر غير الشرعي بنفسه ويبادر بالاتصال بالمهربين لتحقيق غايته بعبور الحدود إلي بلد ثالث بصورة غير قانونية ،النقل يعني نقل الأشخاص من مكان لآخر ، أما الغاية هي الفائدة المالية من عبور الحدود غير القانوني.

ولمعرفة الفرق والتشابه بين الاتجار والتهريب نجد انه في كلا الحالتين تعتبر تجارة مربحة ، تستخدم البشر مع وجود شبكات إجرامية .

بالنسبة للاتجار بالبشر هو عبور الحدود بطريقة غير شرعية أو شرعية أو عدم عبور الحدود، وجود وثائق شرعية أو غير شرعية ، التحفظ على الوثائق كوسيلة ضغط وابتزاز ، القسر ، تكرار الاستغلال ، تقييد الحركة أو الاحتجاز

، فرض السيطرة والسلعة هم افراد من البشر والجريمة موجهة ضد الفرد المعني .

اما بالنسبة للتهريب فهو عبور الحدود بطريقة غير شرعية ووثائق غير شرعية (غير حقيقية أو مسروقة) ، أي ان التهريب يتم بارادة حرة ، السلعة خدمة وهي النقل من مكان إلى آخر ، الجريمة في هذه الحالة موجهة ضد الدولة وقوانينها .

ومن هنا يجب يمكن القول أن هناك فرق بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وأن كان هناك تشابه فى بعض الجوانب فإن هناك بلا شك اختلاف بينهم (١).

أوجه الشبه بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية:

أ-كلاهما جريمة

ب – الاتجار بالبشر يشكل فى حد ذاته نوعاً من الهجرة خاصة إذا تم نقل الشخص من الدولة الأخرى

جـ – يهدفا إلى تحقيق الربح

أوجه الخلاف بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية:-

أ – الاتجار يفترض اللجوء إلى القوة أو الجبر أو الخديعة أو الخطف طوال العملية أو خلال جزء أو مرحلة منها

– الهجرة لا تتطلب ذلك.

ب – الاتجار يفترض توافر قصد الاستغلال فى الدعارة، نقل الأعضاء، السخرة ...الخ

– الهجرة لا يتوافر ذلك أساساً ولكن قد يتوافر تباعاً.

(١) أ/ هانى فتحي – جريمة الاتجار بالبشر – والجهود المصرية لمكافحتها والقضاء عليها – ص٥،٦

جـ- الاتجار يكون الفريسة فى حالة سخرة خاصة بعد عبورهم الحدود.
- الهجرة يكون للمهاجر الحرية بعد عبور الحدود.
د - الاتجار ليس بالضرورة أن يتم عبر الحدود إذ يمكن أن يحدث داخل حدود الدولة الواحدة ما دامت عناصره متوافرة.
- المهاجر يتم تهريبه من دولة إلى أخري حيث ينطوي على طابع عابر للحدود الوطنية أما الاتجار فقد يكون وقد لا يكون كذلك.
هـ - الاتجار مصدر الربح الرئيسى الذى يعود على مرتكبي الجرم هو العائد التى يتأتى من استغلال الضحايا بأى الطرق
- المهرب يعتبر أجر التهريب الذى دفعة المهاجر هو مصدر الربح الرئيس.
و- الاتجار قد تستمر العلاقة بين مرتكبي الجرم والضحية
- المهاجر لا توجد عادة علاقة بين مرتكبي الجرم والمهاجر بعد أن يكون قد وصل إلى وجهته.

من ذلك يتضح أن هناك فرق بين الشخص المتاجر به وبين الشخص المهاجر بشكل غير مشروع فهو فى الحالة الأولي سلعة تدخل إلى السوق بأى وسيلة بعدها تنزل إلى بورصة البشر حيث تخضع لقانون العرض والطلب وهذا بالطبع يختلف عن الهجرة غير الشرعية.
فظاهره الاتجار بالبشر بحاجة إلى الاعتراف بوجودها وحقيقة إن إدارتها ليست بالتأكيد إدارة أفراد بل شبكات منظمة وقوية حتى تتمكن من النزول إلى البورصة والمضاربة فيها.

وهكذا فقد بات موضوع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأشخاص ولاسيما النساء والأطفال ظاهرة عالمية، تحتل المرتبة الثالثة فى التجارة غير المشروعة على مستوى العالم، ولذلك أصبحت من أهم الموضوعات التى يبحث المجتمع الدولى حلولا لها حاليا نظراً لسلبياتها على الدول الطاردة، أو خطورتهاعلى

الدول الجاذبة للعمالة بسبب البطالة والفقر والحروب ، ورغم ابتلاع البحر للآلاف من موجات الهجرة غير الشرعية.

برغم كل ذلك الا أن السماسرة وتجار الموت مازالوا يتخذون منها وسيلة للكسب السريع، كما أن بعض الضحايا الناجين يكررون المحاولة مرة أخرى، ولذلك فقد تحرك المشرع المصرى لمواجهة هذه الظاهرة بتشريع جديد آملا فى الحد منها وردع المتاجرين بالبشر، ولكن هل راعى القانون الوليد تداعيات هذه الظاهرة ومسبباتها لتحقيق المواجهة الناجزة، أم جاء كـــرد فعل لكارثة حدثت بالفعل ؟.

وفى أول دورته البرلمانية الثانية لدور انعقاد المجلس الأول فى ٤ أكتوبر ٢٠١٦ ، تمت الموافقة من حيث المبدأ على مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية, وتأجل النظر لجلسة ١٦ اكتوبر ٢٠١٦ ، للتصويت النهائى واكتمال النصاب القانونى ، وتم التأكيد على أن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر جريمتان متميزتان وتمثلان بعض الإشكاليات الإجرامية المتداخلة.(١)

وأخيراً وعلى الرغم من التمييز الواضح بين الاتجار والتهريب يمكن ان تتحول حالة تهريب مهاجرين إلى حالة اتجار بالبشر إذ ان المهاجرين المهربين الذين يتم استغلالهم في أي مرحلة من العملية يمكن أن يصبحوا ضحايا إتجار بالبشر .

الخاتمة

[1]() الاهرام الجمعة 13 من محرم ١٤٣٨ هـ ١٤ أكتوبر ٢٠١٦ السنة ١٤١ العدد ٤٧٤٢٩

تبقي ظاهرة الاتجار بالبشر إحدى أهم السلبيات البارزة التى تسجل فى سجل الحياة البشرية، لاسيما أن تلك الظاهرة تصنف تحت انتهاك صريح لمختلف القيم الإنسانية والسماوية فى الوقت الذى يفاخر العالم بمستوي التقدم العلمي والثقافي فى مجمل التطور البشري، لا يزال الرق والعبودية والاتجار بالبشر يقوض من ذلك الإنجاز حيث أكد تقرير صدر مؤخراً عن "مركز الأرض المعني بالشئون الإنسانية" أن وصول شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" إلى كل مكان فى العالم ساهم فى نشر تجارة البشر، حيث تتلقي الضحايا العروض للعمل عبر هذه الشبكة ليكتشفوا أنهم ضحية لمافيا الاتجار بالبشر وأنهم مجبرون على ممارسة البغاء ودفع أموال للحصول على حريتهم وينبه التقرير إلى خطورة هذه التجارة التىَ ًأضحت ثالث أكبر جريمة منظمة بعد تجارة السلاح والمخدرات وما من شك فى أن هذه الجريمة ترتكب فى معظم دول العالم إن لم يكن كله سواء أكانت الدول متقدمة أو نامية، وتمثل النساء والأطفال نسبة كبيرة كما سبق القول من الضحايا أما الرجال الذين تنقصهم المهارات فيتم استخدامهم فى الأعمال الشاقة ويرجع السبب الرئيسي فى انتشار هذه الظاهرة بهذا الشكل إلى الأرباح المرتفعة التى تحققها والنفقات المنخفضة بالإضافة إلى انخفاض عنصر المخاطرة وطول الفترة الزمنية لاستغلال البشر. (١)

وفى هذه الدراسة تناولنا ظاهرة الاتجار البشر على اعتبار أن الإنسان هو محور الحياة والأرض ومن غير المعقول أن يتحول هذا المحور الى سلعة تباع وتشتري شأنه فى ذلك شأن أى شئ مادي آخر، فإذا كان هذا مقبول قديما فمن غير المتصور أن تعود هذه الظاهرة حديثاً وبتلك الصورة البشعة فى عصر العولمة والتقدم .

(١) تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان بعنوان الاتجار بالبشر ... وصمة عار فى جبين البشرية منشور على الموقع الإلكتروني www.Arab-niaba.org - بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠.

ومن خلال الدراسة تناولنا مفهوم الاتجار بالبشر وعناصره وأنواعه وخصائصه وكذلك الفئات المستهدفة فى هذه التجارة الغير مشروعة، ورأينا كيف كان للعولمة والتكنولوجيا الحديثة دور حيوي فى انتشار هذه الظاهرة، وقمنا كذلك بالتفرقة بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ودور الرأسمالية المتوحشة التى اجتاحت العالم شرقاً وغرباً والناتجة عن العولمة وقد لعبت دور كبير فى اتساع نطاق هذه التجارة.

وتناولنا أيضاً أسباب هذه الظاهرة والتى يعد الفقر وتدهور القيم الإنسانية والكوارث الطبيعية والحروب والعوامل الاقتصادية التى ينتج عنها البطالة هو البطل الرئيسي الذى يساعد على زيادتها ونموها.
وكذلك التمييز العنصري وأثره على زيادة ونمو هذه التجارة وتابعنا المواثيق الدولية التى تناولت الاتجار بالبشر والإحصائيات والأرقام التى ذكرت عن هذه التجارة باعتبارها ثالث أكبر تجارة على مستوي العالم، ووضعها فى البورصة بإعتبار أن البشر أصبحوا سلعة متداولة تخضع لقانون السوق (العرض والطلب) ورأينا كيف تم تقسم الدول بالنسبة للاتجار بالبشر إلى ثلاث درجات وفقاً لجهودها فى مكافحة الاتجار بالبشر.

النتائج :

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نستنتج بعض النقاط التى يجب أن نضعها أمامنا فى ختام الدراسة حتى يمكن من خلالها أن نصل إلى بعض المقترحات التى قد تساعد فى القضاء على هذه التجارة البشعة أو على الأقل الحد منها.

- التقدم التكنولوجي فى ظل العولمة جعل العالم وحدة واحد جعلت الشعوب الصغيرة تدرك أنها لا تستطيع أن تبقي فى منأى عما يجري

من تحولات فى العالم سواء أكان هذا التحول إيجابي أو سلبي ، وهذه العولمة طبقاً لقوانينها تقضي بأن يخرج المغلقون على هوياتهم القديمة من الأسر الذى يضعون أنفسهم فيه وأن يدخلوا فى العصر من دون التخلي عن هوياتهم ولكن بالأقرار بأن الهويات بحاجة إلى التفاعل مع تحولات العصر.

- الدول الوطنية ما تزال بحاجة إلى أن تعزز دورها كناظم للحياة فى بلدانها، وأن يكون لها دور فى الرقابة على حركة الاقتصاد الرأسمالي وهمجيته وتوحشه، وخاصة فى حالة التجاوز غير المشروع للأنظمة وللقوانين الماسة بحقوق البشر.

- منظمة الأمم المتحدة باتت بحاجة إلى أن تستعيد دورها الذى من أجله أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو دور لا يتعلق فقط بإقرار السلم والعمل على حل المنازعات وإعطاء الشعوب والقوميات والاقليات حقوقها بل أن دورها يجب أن يتجاوز ذلك إلى الرقابة على الرأسمال المعولم من أجل منعه من تجاوز القوانين على حساب حقوق البشر وسن القوانين الدولية الضرورية لتحقيق هذا النوع من الرقابة.

- الحاجة الى البرامج الرامية للتغير على أساس الربط بين ما تحقق فى القرن الماضي من إنجازات بإسم الاشتراكية وبين ما حدث من متغيرات فى عصر العولمة الرأسمالية فى ظل الكوارث الاقتصادية والمالية..الخ والتى دفع ثمنها البشر المتاجر بهم وهذا يتطلب الالتزام بالواقع وعدم الأخذ بالأساليب العشوائية التى قد تدمر الهدف المنشود.

- الحاجة الى توعية البشر بقدسية الجسد وأنه ليس سلعة معروضة فى البورصة لمن يدفع أكثر، فلا يحق له أو لغيره الاتجار به أو بجزء منه عن طريق عرضه من قبل تجار البشر أو من قبل الشخص ذاته.

وهكذا فملف تجارة البشر سوف يظل مطروحاً لما لهذه التجارة فى آثار خطيرة على البشرية أقلها شعور هؤلاء البشر بالدينونة أو التبعية أو الكراهية للمجتمع والبيئة المحيطة به، وذلك رغم وجود القوانين والاتفاقيات الدولية والمؤتمرات...الخ.

وهنا نتساءل لماذا لم يتم تفعيل القوانين والاتفاقيات وكذلك دور الأمم المتحدة والجمعيات المعنية بالنساء والرجال والأطفال التى تنتهك حقوقهم وإنسانيتهم، ومتى ستتحرك الحكومات والمؤسسات لوقف الانتهاكات الإنسانية فى حق البشرية المستضعفة المهانة، وهل صوت هؤلاء البشر ضعيف لدرجة أنه لا يصل إلى المسئولين والساسة أم أن هناك أمور أهم من امتهان إنسانية أبنائها.

فالجميع يشجب ويقر بخطورة الاتجار بالبشر ولكن دون اتخاذ خطوات إيجابية فعالة من أجل القضاء على هذه التجارة أو الحد منه.

المقترحات :

سوف نقوم بوضع بعض المقترحات لعلها تساعد فى الحد من هذه الظاهرة :

- ضرورة استخدام الجانب الوقائي الذى يخاطب المجتمع وخاصة عبر البرامج الدراسية الموجهة لتوعية الطلبة من الصغر لمحاربة هذه الظاهرة.
- إدخال التعديلات على القوانين الوضعية وتفعيلها
- إزالة العوائق التى تحول دون تفعيل الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر.
- محاربة الأمية الثقافيه والفقر فى صفوف الرجال والنساء والتوعية من مخاطر الزواج المؤقت.
- محاربة ظاهرة الزواج المبكر التى قد تكون وسيلة من وسائل الاتجار بالبشر
- التعاون الدولي والإقليمي والمحلي للقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر سواء كانت هذه الدول مرسلة أو مستقبلة أو محطات عبور.
- ضرورة تحليل تلك الظاهرة من خلال إحصائيات واقعية وأرقام صحيحة دون التلاعب فيها ووضعها أمام المسئولين.
- العمل الجماعي بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية لمحاربة هذه الظاهرة .
- إنجاز الدراسات والأبحاث التى تتناول هذا الموضوع .
- ضرورة إيجاد مرصد دولي لدراسة ظاهرة الاتجار بالبشر.
- ضرورة إيجاد مراكز للتصدي لمحاربة هذه الظاهرة من قبل المجتمع المدني .
- حث الدول الأوربية والعربية للمصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر .

- وضع آليات وطنية مستقلة لحماية المواطنين من الاتجار بهم والتحقيق فى الانتهاكات والتصدي لها.
- ضرورة اتخاذ تدابير على المستوي الوطني فى المجال التشريعي والقضائي لحماية المواطنين
- ضرورة سن القوانين التى تحدد جرائم الاتجار بالبشر وتعرفها بشكل قاطع وتحدد أنواعها وتضع العقوبات الرادعة المشددة لكل من تسول له نفسه استغلال ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي بين الأفراد .
- قيام الدول بحملات أمنية على الحدود لتأمينها وفرض عقوبات رادعة على كل من يحاول اختراقها دون سند قانوني.

وأخير لعل هذه المقترحات تجد صدي لمواجهة الاتجار بالبشر الذى يعتبر الوجه الآخر للرق أو للعبودية فهو يعد من أخطر الجرائم التى ترتكب فى حق الإنسانية فى جميع أنحاء العالم، فما من شك فى أنه وصمة عار أخلاقية فى تاريخ البشرية، وخطورته تكمن فى كونه وباء ينتشر بشكل سريع فى الكرة الأرضية مما يجعلنا نطلق عليه وبحق "عبودية العصر" ! لما لهذا الظاهرة من مظاهر عادت بنا إلى عصور الجهل والظلام.